معهد التمويل الدولي يتوقع ركوداً اقتصادياً في البلدان التي تشهد اضطرابات سياسية، وفوائض مالية كبيرة في معظم الدول العربية المصدرة للنفط

بنك بيبلوس – المقر الرئيسي، الأشرفية 11 أيار 2011: أطلق معهد التمويل الدولي Institute of International Finance، أول تقرير اقتصادي له عن العالم العربي، والذي يتضمن توقعات وتحاليل للعامين 2011 و2012 لبلدان مجلس التعاون الخليجي، البلدان المصدرة للنفط خارج دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، وذلك من مقر بنك بيبلوس الرئيسي في الأشرفية. وللعلم، إن معهد التمويل الدولي هو جمعية عالمية رائدة تنتمي إليها أكثر من 430 مؤسسة مصرفية ومالية من مختلف أنحاء العالم.

واعتبر التقرير الذي صدر بالتعاون مع بنك بيبلوس ، بعنوان *The Arab World in Transition: Assessing the Economic Impact*، أن الانتفاضات الشعبية في العالم العربي تمثل نقطة تحول تاريخية، ويمكن أن تشكل تغييراً هيكلياً لعقود من الحكم الاستبدادي، وضعف المؤسسات وسوء الإدارة، والنمو الضعيف، والبطالة المزمنة.

ولاحظ التقرير أن البلدان العربية المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا واليمن) سوف تشهد ارتفاعاً في الإيرادات نتيجة لارتفاع في أسعار النفط وانتعاشاً في النمو الاقتصادي ، بينما ستشهد البلدان المستوردة للنفط نمواً أبطأ ونتائج مالية وخارجية أضعف. وتوقع معهد التمويل الدولي أن يرتفع النمو في دول مجلس التعاون الخليجي من 5,1٪ في العام 2010 إلى 6,5٪ في العام 2011، مدفوعاً بإنتاج أعلى من النفط الخام وزيادات أكبر في الإنفاق العام. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي من 129 مليار دولار أميركي في العام 2010 إلى 292 مليار دولار أميركي في العام 2011، مما سيرفع مستوى أصولها الأجنبية إلى 1,7 تريليون دولار أميركي بحلول نهاية العام. واستند معهد التمويل الدولي في تقديراته إلى معدل أسعار للنفط مقدرة بمبلغ 115 دولار أميركي و110 دولار أميركي للبرميل الواحد لعامي 2011 و2012 على التوالي، أي بارتفاع من 80 دولار أميركي للبرميل في العام 2010.

وفي هذا الإطار، قال الدكتور غاربيس ايراديان، نائب مدير قسم منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في معهد التمويل الدولي "إن الآثار الاقتصادية على مستوردي النفط من جراء الاضطرابات السياسية، سوف تترجم بتقلص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,5٪ في العام 2011. وإن الانتعاش في العام 2012 سوف يعتمد بشكل أساسي على توقف الاضطرابات الإقليمية في الأشهر القليلة المقبلة. ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج هذا العام في مصر، وتونس وسوريا بنسبة تتراوح بين 1٪ و3٪، في حين سيتباطأ النمو في لبنان والأردن من 7٪ و3,1٪ في العام 2010، على التوالي، إلى 4٪ و2,8٪ في العام 2011. وسوف تتأثر سلبياً جميع البلدان العربية المستوردة للنفط من جراء الارتفاع في أسعار النفط، وزيادة في نسبة التضخم، وانخفاض في الاستثمار الأجنبي والتراجع الكبير في القطاع السياحي."

ولاحظ الدكتور إيراديان أن لبنان ضيّع فرصة ذهبية ليكون ملاذاً مالياً آمناً للعالم العربي بسبب الشلل السياسي الداخلي . وقال إن الاضطرابات التي تشهدها الدول العربية كان من الممكن أن تعزز الاقتصاد اللبناني من خلال تحويل بعض الخدمات التجارية و السياحية والمالية الإقليمية إليه. وأشار إلى أنه "في ظل غياب حكومة جديدة، سوف ينخفض بشكل ملحوظ عدد السياح الوافدين والاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام، وسيتم تأجيل الإصلاحات الملحة (مثل معالجة المشاكل في قطاعات الطاقة، الاتصالات، النقل والمياه)، مما سوف يعرض احتمالات النمو السريع على المدى المتوسط للخطر."

كما تخلل المؤتمر كلمة للسيد نسيب غبريل، كبير الاقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الاقتصادية في مجموعة بنك بيبلوس، الذي أشار إلى أن "هذه هي المرة الأولى في تاريخ لبنان المعاصر التي يواجه فيها الاقتصاد اللبناني عدم استقرار سياسي داخلي واضطرابات إقليمية بهذا الحجم، ما يؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل كبير، مسبباً انخفاضاً في النمو وتدهوراً في المالية العامة." وأضاف غبريل "بينما كان لبنان يشهد اضطرابات سياسية حادة من أوائل العام 2005 إلى منتصف الـ2008، كان العالم العربي بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، يشهد نمواً بمعدلات سريعة، ما انعكس إيجابياً على الاقتصاد اللبناني من حيث تدفقات رأس المال، خاصةً تحويلات المغتربين وتدفقات الودائع، و نمو القطاع العقاري، وارتفاع مستويات الاستهلاك . وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في أيلول 2008، كان لبنان قد استعاد استقراره السياسي، الأمر الذي ساعد اقتصاده على الاستفادة من الاضطرابات الإقليمية المالية والاقتصادية . ولكن، في ظل الظروف الراهنة،

يواجه الاقتصاد اللبناني عدم استقرار محلي وإقليمي على حد سواء، مما يؤثّر سلباً على معظم القطاعات الاقتصادية."

بناءً على ذلك، توقّع معهد التمويل الدولي أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان من نسبة مقدّرة بـــ 7٪ للعام 2010 إلى نسبة 4٪ في العام 2011. وتوقع أن يتّسع العجز من 7,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2010 إلى 9,5٪ في العام 2011 بسبب الانخفاض في الإيرادات الضريبية، خاصة ضرائب الملكية والضرائب على البنزين، وذلك بسبب التباطؤ في نشاط البناء وتخفيض الضريبة على البنزين بنسبة 50٪ في شباط الماضي. وأضاف التقرير أن المخاطر التي تتعلق باستقرار سعر الصرف والقطاع المصرفي سوف تبقى ضئيلة. كما أن مجموع الاحتياطي في العملات الأجنبية في مصرف لبنان الذي يبلغ 30 مليار دولار أميركي واحتياطي الذهب الذي يقدّر بـــ 13,5 مليار دولار أميركي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المقدّر للعام 2010. أما القطاع المصرفي فهو لا يزال صلباً مع مستوى عالٍ من السيولة.

كما توقع التقرير أن يواجه مستوردو النفط في المنطقة مخاطر كبيرة على النمو، وأن لا تكون عملية الإصلاح السياسي سهلة وأن تستمر إلى ما بعد العام 2011، مما سيؤدي الى المزيد من التأخير في القرارات الاستثمارية وتباطؤ في الانتعاش الاقتصادي.